

التقرير التقويمي لـ"الدولية للمعلومات" عن الفساد في لبنان

نفسي الظاهرة يهدر أكثر من مليار دولار سنويًا

الطبقة السياسية "حقلها الخصب" سواء في السلطة أو خارجها

كُتبت ريتا صغير:

النهار ٢٣/١/٢٠٠١

اعتبر ملخص للتقرير التقويمي للامم المتحدة (مكتب الامم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية) الذي نفذته الشركة الدولية للمعلومات ان ظاهرة الفساد في لبنان هي الاكثر انتشارا في صفوف الطبقة السياسية، سواء في السلطة او خارجها. وهي تستنزف موارد الحكومة المالية وتحد من النمو الاقتصادي وتحبط عزيمة الكفاءات الجديدة وتوسع الهوة بين الفقراء والاغنياء.

والتقرير الذي اعتبر ان الفساد يتسبب باهدار يتجاوز المليار دولار سنويا، استند الى دراسات استمرت شهرين وشملت بالاضافة الى الابحاث، لقاءات مع ١٢ مجموعة من سياسيين وديبلوماسيين وخبراء، وارتكزت على دراسات تناولت حالات عدة للفساد في الادارة.

وورد التقرير ارقاما مثيرة عن الوفرة الذي يمكن ان تحققه الدولة اذا تمت مكافحة الفساد في الوزارات والادارات الرسمية. وبرز ما جاء فيه:

في "تحديد مفهوم الفساد توافق نسبة تراوح بين ٤٦ في المئة و٧٢ في المئة بشدة على ان الفساد يعني:

الرشوة وقبول الهدايا ومحاباة الاقارب والتهرب الضريبي واستغلال السلطة والكسب غير المشروع واعتماد التشريعات التي تخدم مصالح من هم في السلطة واختلاس الاموال العامة والابتزاز وتجاوز القوانين والتساهل والتميز والسلوك غير الشفاف والتلزم غير المشروع للعقود ومصادرة الاملاك العامة والتقسيم غير المصنف للدوائر الانتخابية وذلك انطلاقا من

الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان - ١٩٩٩.

ويمكن تصنيف الفساد في لبنان الى:

*الفساد الكبير: الذي يمارسه المسؤولون الكبار في الدولة ورجال السياسة على المستوى الوطني وحيانا بالتواطؤ مع افراد وشركات او مؤسسات وطنية او متعددة الجنسية.

*الفساد الناتج من الروابط الخاصة (Parochial): الذي يبرز من خلال محاباة الاقارب والمحسوبية.

*الفساد الصغير او فساد "البقاء": الذي يمارسه موظفو القطاع العام اصحاب الدخل المحدود.

الفساد الصغير والفساد الناتج من الروابط الخاصة (Parochial) مستشريان في الادارة العامة. لكن هناك اجماعا على ان النوعين يتأثيان مباشرة من الفساد الكبير، خصوصا فساد النظام السياسي في لبنان.

(تقرير الهيئة العليا للتأديب، الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان ٢٠٠٠).

يمكن تلخيص اسباب الفساد على النحو الآتي:

*أثار الحرب.

*الرواتب المتدنية لموظفي القطاع العام.

*عدم استقلال القضاء والنقص في المحاكم وعدد القضاة.

*عدم اعتماد برامج واضحة للإصلاح الإداري.

*القبلية والطائفية.

*التدخل الخارجي.

*التساهل في ما يتعلق بتطبيق القانون.

*هشاشة التربية المدنية.

*عدم تطبيق قوانين حماية المواطنين أو غيابها.

*تلكؤ المواطنين عن التبليغ عن الفساد.

*عدم فاعلية آليات التحقيق والتدقيق.

*الافتقار لوسائل اعلام فاعلة.

*تأثير رجال الدين.

*فساد الطبقة السياسية.

ولخص التقرير قضايا الفساد والاهدار امام القضاء (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) بـ:

*صندوق الضمان الاجتماعي.

*سيليس Cellis وليبانسل Libancell.

*الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٠.

*الاشغال غير القانوني للأملاك البحرية.

*فواتير المستشفيات الخاصة.

*قضية المديرين العامين الموضوعين بالتصرف.

*التزوير واختلاس الاموال في وزارة المال.

*قضية عضو البرلمان ناصر قنديل.

*قضية وزير النفط السابق شاهي بارسوميان.

*قضية الوزير فؤاد السنيورة.

*قضية كميل الاسمر، المدير العام للاثار سابقا.

*قضية مهيب عيتاني، المدير العام للمرفأ سابقا.

*قضية عبد المنعم يوسف، المدير العام السابق للصيانة والاستثمار في وزارة الاتصالات.

*قضية يوسف النقيب، رئيس هيئة "اوجيرو" سابقا.

*قضية محمد سهيل يموت، محافظ جبل لبنان سابقا.

*قضية الفضل شلق، الوزير السابق للاتصالات.

*قضية آغوب دمرجيان، وزير الشؤون البلدية والقروية السابق.

*قضية باسم السبع، وزير الاعلام ووزير الشؤون البلدية والقروية السابق.

*قضية نقولا سابا، محافظ مدينة بيروت سابقا.

*قضية نعمت كنعان، المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية.

ولفت الى ان المحاكم بنت اربع قضايا فقط هي المتعلقة بقضية كميل الاسمر، رد الطعون النيابية لانتخابات الـ ٢٠٠٠، وصندوق الضمان الاجتماعي، والتزوير في وزارة المال.

ملاحظة: نعتي بكلمة "قضية" الدعاوى القانونية والتحقيقات والاثهات امام الهيئات القضائية والرقابية. وردا على سؤال هل هناك فساد في لبنان؟ اجابت نسبة ٩٨,٦ في المئة بـ"نعم" و ١,٤ في المئة بـ"لا". واطهر التقرير شهادت عن تدني الثقة بالدولة:

٤٩.٧% *من الذين اقرروا باضطرارهم الى دفع رشوة لتخليص معاملاتهم افادوا ان المسؤول الذي طلب رشوة او توقع الحصول عليها خلال الاشهر الـ ١٢ المنصرمة هو مسؤول في القطاع العام، اما ٦.٦% منهم فأفادوا انه رجل شرطة في حين ان ١٣,١% منهم صرحوا ان المسؤول هو موظف جمركي (الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان (ايلول - تشرين الاول ٢٠٠٠).

*اعتادت الشركات على دفع الرشاوى (١٣,٢% دائما، ٣٠% غالبا، ٤٠,١% احيانا) (الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان (ايلول - تشرين الاول ٢٠٠٠).

٧٨.٩% *من المستطلعين يوافقون بشدة في حين ان ١٧,٩% منهم يوافقون على ان السبب الرئيسي للفساد في لبنان هو الطبقة السياسية الفاسدة (الاستطلاع المرجعي حول الفساد في لبنان - ١٩٩٩).

٨٤% *من رجال الاعمال والمهنيين يعتقدون ان الاقطاعية السياسية هي السبب الرئيسي للفساد (الاستطلاع المرجعي حول الفساد في لبنان (ايلول - تشرين الاول ٢٠٠٠). وبالنسبة الى قانون الانتخاب:

*صرح ٣,١% من الناخبين انهم حصلوا على دعم مالي لقاء اصواتهم بما معدله ٤٥٤ دولارا للصوت الواحد. *افاد ١٠,٣% منهم انه جرى توظيفهم في مجالات ذات صلة بالحملات الانتخابية لقاء ٢١٠ دولارا للشخص الواحد في اليوم لمدة ٩ ايام.

*لذا، قد تراوح النفقات المباشرة خلال الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٠، باستثناء ما دفعه المرشحون لدخول اللوائح القوية، بين ١٦٠ و ٢٤٠ مليون دولار اميركي. (استطلاع ما بعد الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٠).

في نفقات الحملات الانتخابية:

*لم يحدد قانون الانتخابات الجديد رقم ١٧١ تاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠٠٠ سقفا لنفقات الحملات الانتخابية كما لم يضع معايير التغطية الاعلامية للانتخابات البرلمانية.

*اعدت حكومة الدكتور سليم الحص في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٠ مشروع القانون رقم ٢٢٩٩ الذي يستند الى قانون الانتخابات المشار اليه اعلاه ويعالج هاتين المسألتين. غير ان مشروع القانون لم يصل الى لجنة الادارة والعدل في البرلمان الا في ٢ ايار ٢٠٠٠ ولم ينظر فيه.

(دراسة الحالة عن الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٠).

٤٥.٥% *من الذين حاولوا التحدث الى وسائل الاعلام واجهوا مشاكل.

٦.٤% *اضطروا الى الدفع الى صحافيين لينشروا شكاواهم وذلك بمعدل وسطي مقداره ٦٥٠٠٠ ليرة للحادث الواحد.

(الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان - ١٩٩٩).

السلطة القضائية:

*يعتقد ٤٩,٧ في المئة من اللبنانيين ان الفساد مستشر الى حد بعيد في النظام القضائي وهذه الظاهرة موجودة في المؤسسات الاخرى.

*يوافق ٢٦,١ في المئة من المجيبين بشدة في حين يوافق ٣٢,٩ في المئة منهم على ان قرارات السلطة القضائية في لبنان لا تتخذ باستقلال. فقط ١٦,٥ في المئة من المجيبين يعارضون هذا الامر.

*يعتقد ٧٣,١ في المئة من المجيبين ان القضاء هو المؤسسة المؤهلة لمكافحة الفساد (١٩٩٩).

ملاحظة: من دون الاخذ في الاعتبار الممتنعين عن الاجابة. (الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان - ٢٠٠٠).
التأخير في القضايا المقامة امام المحاكم:

72.9% في المئة يعتقدون ان المحاكمات ليست سريعة ولا فاعلة (الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان - ١٩٩٩).

*اشار بعض المشاركين في حلقة النقاش المعمقة عن القضاء الى "القضاة الذين يهملون عملهم ويدعون القضايا تترام. وقد تمت اخيرا ترقية احد هؤلاء القضاة" (حلقة النقاش القضائية).

المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء:

*اسس هذا المجلس مبدئيا عام ١٩٢٦ بموجب المادة ٨٠ من الدستور.

*في ١٨ آب، ١٩٩٠، وبعد مرور ٦٤ عاما على تأسيسه، اقر البرلمان القانون رقم ١٣ الذي يحدد شروط المحاكمات المقامة امام المجلس. لكن ليس للمجلس مكتب او امانة محددة كما انه لم تخصص ميزانية لأنشطته. منذ عام ١٩٢٦ الى اليوم، لم يعقد المجلس اي جلسة ولم يحاكم احد من الرؤساء او الوزراء.

(المادة ٨٠ من الدستور اللبناني ومجموعة قوانين لبنان)

ادارة المناقصات:

بين العامين ١٩٩٥ و١٩٩٧ اجرت ادارة المناقصات تلميحات لأعمال تصل قيمتها الى ١٤٣ مليون دولار فقط من اصل ٦ مليارات (٢,٤ في المئة) وقعتها الوزارات والمؤسسات او المديرية المختلفة (تقرير هيئة التفتيش المركزي عن العام ١٩٩٨).

قانون الاثراء غير المشروع:

يوافق ٩٠,٣ في المئة من السكان على انه يجب تطبيق قانون الاثراء غير المشروع (الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان - ١٩٩٩).

"كنت عضوا في محكمة الاثراء غير المشروع في الخمسينات. لم يتم النظر في اي قضية، فالنظام السياسي لا يسمح بذلك" (احد القضاة - حلقة النقاش القضائية).

كما يظهر التقرير تطور مخصصات وتعويضات اعضاء البرلمان مقابل الحد الأدنى للاجر البالغ ٢٠٠ دولار شهريا.

قطاع التربية

35.4% في المئة من الطلاب ينتسبون الى المدارس الرسمية و٥٦,٦ في المئة الى المدارس الخاصة و٨ في المئة الى المدارس الخاصة المجانية (المركز التربوي للبحوث والانماء).

*خصص مبلغ ١٣٠ مليون دولار من الاموال العامة لدفع المساعدات المدرسية لأبناء العاملين في القطاع العام والمسجلين في المدارس الخاصة (الموازنة العامة للعام ٢٠٠٠).

*ينفق لبنان ١٩ في المئة أكثر مما تنفقه دول المقارنة على طلاب المرحلة الابتدائية (ايرلندا والاردن وتونس، الخ) اي ١٠٢٠ دولارا مقابل ٨٦٠ دولارا، غير ان معدل الأمية هو أدنى بـ ١ في المئة فقط (الامم المتحدة، البنك الدولي، الخطة الخمسية، تحليل Monitor ومجلس الانماء والاعمار).

قطاع التربية - الكلفة

يفوق انفاق الفرد على التعليم الخاص في لبنان الانفاق في الدول المقارنة بنحو ٥٠ في المئة.

قطاع الصحة

*تتفق الحكومة اللبنانية اكثر من ٣٧٠ مليون دولار في السنة على الصحة (الموازنة العامة للعام ٢٠٠٠).
*تضخم في حجم الفواتير يصل الى ٢٥ في المئة من المبالغ المدرجة اصلا مما أدى الى وفر نحو ٥٠ مليون دولار (تدقيق أجرته وزارة المال اخيرا في ما يتعلق بالفواتير المستحقة للمستشفيات حتى عام ١٩٩٨).

قطاع الصحة - الانفاق العام على الخدمات الصحية

*ينفق لبنان اكثر من ١٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي على الصحة (أكثر من المانيا وسويسرا) وهذا اعلى رقم في المنطقة.

*يفوق انفاق لبنان على الصحة انفاق الدول المقارنة بـ ٤٢ في المئة ولكن لم يؤد ذلك الا الى معدل حياة اعلى بـ ١ في المئة فقط.

الخدمات العامة - الكهرباء

"نحو ٣٠ في المئة من الوحدات السكنية في لبنان اي ٣٠٠,٠٠٠ وحدة لا تدفع فواتير الكهرباء" (حلقة النقاش الخاصة بالمسؤولين في الدولة).

"هناك ٤٠٠ الف لا تصدر اساسا فواتير عن استهلاكهم للكهرباء لعدم وجود العدادات مما يرفع اجمالي الهدر في الكهرباء الى نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويا" (فؤاد حمدان - رئيس مجلس ادارة كهرباء لبنان في مقابلة نشرتها صحيفة السفير في تاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٠).

الخدمات العامة - تعبيد الطرق

*عدد الطرق المعبدة في لبنان يفوق بنسبة ٥٠ في المئة العدد في الدول المقارنة (الخطة الخمسية، Monitor - مجلس الانماء والاعمار).

*نحو ٥٥ في المئة من الطرق المعبدة في لبنان التي تصل مساحتها الى ٨٤٠٠ كيلومتر هي في حال جيدة او لا بأس بها اما نسبة الـ ٤٥ في المئة المتبقية فهي في حال سيئة مما يؤدي الى وقوع الحوادث والى خسائر اقتصادية قدرها البنك الدولي بـ ١٧٠ مليون دولار في السنة في العام ١٩٩٥ (الخطة الخمسية، Monitor - مجلس الانماء والاعمار).

"*لا يجري التقيد بسماكة الـ ١٠ سنتيمترات للطرق المعبدة، اذ ان سماكة بعض الاقسام قد يصل الى ١٠ سنتيمترات والبعض الآخر الى ٣ سنتيمترات. أما المراقب وبعدها "يدهنولو ايدو"، فيكتفي بالتحقيق في الاجزاء التي تمتثل للمعايير المحددة، وانا اقول ان لبنان ليس فقيرا... غير انه يعاني الفساد الذي يبلغ مستويات مرتفعة" (عضو البرلمان النائب السابق اوغست باخوس، "النهار"، ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠).

الخدمات العامة - الاتصالات السلكية واللاسلكية:

*صدر وزير البريد والبرق والهاتف امر دفع بقيمة ٦٠٠ مليون دولار وكان يفترض تسديده في ٢٤ ايار ٢٠٠٠ ولا يزال هذا المبلغ غير مدفوع الى اليوم. كما ان البرلمان لم يستدع الوزير المعني ولم تتعرض الشركتان المعنيتان لملاحقة قضائية.

*تخصيص ٣٦٠٠ هاتف خليوي لبعض موظفي الدولة وعائلاتهم منذ العام ١٩٩٥ مما ادى الى خسائر قدرت بـ ١٠٠ مليون دولار حتى العام ٢٠٠٠ ("النهار"، ٢٠ ايار ٢٠٠٠).

*ما يقارب الـ ١٨٠٠٠٠ خط هاتف عادي مخصص لموظفين مدنيين وعسكريين مما يؤدي الى خسائر قدرت بنحو ١٥ مليون دولار في السنة (عضو البرلمان، سامي الخطيب، آذار ٢٠٠٠).

وزارة المهجرين

*عام ١٩٩٣، قدرت وزارة المهجرين كلفة عودة المهجرين الى قراهم وديارهم وكلفة اعادة تأهيل البنى التحتية في هذه القرى بنحو ٦٠٠ مليون دولار (قضية التهجير، واقع وارقام، وزارة المهجرين، آذار ١٩٩٣).

*وحتى العام ٢٠٠٠، انفق ١٦٠٠ مليون دولار ويبدو ان هناك حاجة لـ ٦٥٠ مليوناً اضافياً (تقرير وزارة المهجرين، الانجازات، ١٩٩٣-١٩٩٧ وبرنامج عمل الوزارة للعام ١٩٩٩).

وزارة المهجرين - امثلة عن الهدر والفساد:

*قرية الناعمة: لا اشغال غير قانوني للمنازل لكن جرى دفع ٦٥٠,٠٠٠ دولار لـ ١٤٤ شخصاً كإخلاءات.

*بحمدون المحطة: ٦٤ منزلاً مشغولة في شكل غير قانوني، جرى دفع ٢,٥ مليون دولار لـ ٧١٢ شخصاً.

*عاليه ١١١١ منزلاً مشغولة في شكل غير قانوني، جرى دفع ١٠ ملايين دولار لـ ٢٠٠٠ شخص.

(قضية التهجير، واقع وارقام، وزارة المهجرين، آذار ١٩٩٣، تقرير وزارة المهجرين، الانجازات، ١٩٩٣-١٩٩٧ وبرنامج عمل الوزارة للعام ١٩٩٩).

مصادرة الاملاك البحرية

3 *ملايين متر مربع مساحة الاملاك البحرية المشغولة في شكل غير قانوني.

*منذ عام ١٩٩١ عجزت الحكومات والبرلمانات المتعاقبة عن اقرار قانون ينظم هذه التعدييات.

*عام ١٩٩٤، جرت محاولة باءت بالفشل تلتها محاولة اخرى عام ١٩٩٦، واخيراً اصدرت حكومة الحص مرسوماً رقمه ٣٠٦٢ تاريخ ٢ ايار ٢٠٠٠ لتنظيم تلك التعدييات وتحديد مبالغ التسوية وبدلات الاجار السنوية. والمشروع اليوم امام البرلمان.

*تكدت خزينة الدولة خسائر جمة (تراوح بين ١٠٠ مليون دولار حداً ادنى و ١٠ مليارات حداً اقصى).

(محاضر مناقشات لجنة الاشغال النيابية)

*اقترح وزير المال السابق جورج قرقم تسديد نحو ١٠٠ مليون دولار كتسويات بالاضافة الى ٢٨ مليون دولار بدلات اشغال سنوية (جريدة "النهار"، تشرين الاول ٢٠٠٠).

وزارة النفط

ينص المرسوم رقم ٦٢٨١ تاريخ ٢٨ كانون الاول ١٩٧٣ والمرسوم الاشتراعي رقم ٧٩ تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٧٧ على ان وزارة الصناعة والنفط ملزمة استيراد النفط ومشتقاته (قوانين لبنان).

*منذ ١٩٩١ يقوم القطاع الخاص باستيراد جميع المنتجات (باستثناء "فيول اويل" التي تستورده كهرباء لبنان والديزل منذ العام ١٩٩٧). تقوم بالاستيراد خمس شركات كبرى هي على صلة مباشرة بطبقة السياسيين.

*شكلت مافيا النفط عائقاً امام تأهيل المصافي الموجودة مما ادى الى بطالة العاملين مع ضرورة دفع رواتبهم (١٢,٦ مليون دولار سنوياً) وتخسر الخزينة نحو ٩٠ مليون دولار سنوياً هي قيمة ارباح الشركات.

*على قول وزير سابق للصناعة والنفط "جرى تقديم عروض مجانية من عدد من الشركات الايطالية لاقامة مصفاة في الزهراني لتأمين حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية وتصدير الفائض الى الخارج مما يمكن الدولة من تحقيق ارباح بقيمة ١٠٠ مليون دولار سنوياً. وهذا يعني ان تخلي الدولة عن سوق النفط يؤدي الى خسارة اجمالية للخزينة تقارب ١٩٠ مليون دولار سنوياً (حديث خاص مع وزير النفط المشار اليه).

المنافع المباشرة والفورية من الانتقال الى دولة المؤسسات والقانون في:

قطاع التربية

*توفير ١٣٠ مليون دولار من خلال وقف المساعدات والمنح المدرسية لابناء موظفي الدولة في المدارس الخاصة.

*تنظيم ورش عمل للتلاميذ.

قطاع الصحة

*توفير ١٥٠ مليون دولار من خلال تعزيز المستشفيات الحكومية وفرض رقابة على فواتير المستشفيات الخاصة وعمليات استيراد الدواء.

كهرباء لبنان

جباية ١٨٠ مليون دولار من المتخلفين عن الدفع و ١٨٠ مليون دولار من ممارسي "التعليق" غير الشرعي (مجموع ٣٦٠ مليون دولار).

الهاتف الثابت

الغاء الاعفاء من فواتير الهاتف المقدرة بـ ٣٠ مليون دولار.

الاملاك البحرية

جباية ١٠٠ مليون دولار على الاقل عن السنوات الماضية مع توقيع عقود استثمار بـ ٢٨ مليون دولار سنوياً.

قطاع النفط

كسر الكارتل القائم وتولي الدولة لقطاع النفط مما يعطي ربحاً فورياً بقيمة ٩٠ مليون دولار و ١٠٠ مليون دولار اخرى سنوياً خلال عامين.

الهاتف الخليوي

تسريع بت موضوع سندات التحصيل ما قد يضخ مبلغاً للخزينة يبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

الاعلام

*شن حملة توعية ضد الفساد.

*منح الاعلام حرية الاطلاع على المعلومات الرسمية.

القضاء

*اقرار مشاريع القوانين الموجودة في المجلس النيابي والمتعلقة باعادة تنظيم القضاء.

*استعجال بت قضايا الفساد العالقة امام المحاكم.

*انزال اشد العقوبات بحق المحكومين.

رقابة

انشاء لجنة محايدة لرقابة عملية الاصلاح.

ورش عمل

اقامة ورش عمل لهيئات الرقابة الادارية وللقوى الامنية ودعمها لكي تقوم بدورها في شكل فاعل.

نظام عمل

اعتماد نظام عمل موحد لكل الادارات يواكبه اجراءات تشجع الموظفين الصالحين وتعاقب الفاسدين.

الجمارك والتهرب من الضرائب

تفعيل مراقبة البيانات الجمركية ومقارنتها مع كشوفات الضرائب في وزارة المال.